



تمارا بعينو

بالرغم من الوعود التي تخرج من أفواه المسؤولين في كل مرة، ما زالت هذه القضية وغيرها مجمدة في أدراج المعنيين، وما زالت الفتاة القاصرة والتي تجبر على الزواج، تحلم بالتحقيق.. مجدداً!

أقصى ما تحلم به "ساره" 16 عاماً، هو أن لا تعود إلى منزل زوجها مرة أخرى بعد أن عنفت وانتهكت طفولتها. وأقصى ما تحلم به "فاطمة"، هو أن تستعيد طفولتها التي سلبت منها من خلال زواج لم ترده يوماً. هذه عينة صغيرة من حالات فتيات لبنانيات دفعن دفعاً إلى مرحلة الأمومة قبل الأوان. هنّ ضحايا مجتمع عربي يدّعي الإنفتاح، التحرر وحقوق المرأة، لكنّه يقبع تحت سطوة طوائف تهيمن على قوانين الأحوال الشخصية، ومجلس نيابي يعجز عن حماية الفتاة من العنف والإغتصاب، بدون إذن شرعيّ وديني. لم يكف تعرض المرأة للقمع الفكري والجسدي والمعنوي منذ بزوغ فجر الإنسانية، ولم يكف تعرضها لكافة أنواع التمييز في المجتمعات الغربية والعربية، ولم تكف هيمنة صورتها كإمرأة ثانوية وغير متساوية للرجل بحقوقها المدنية. نعم، «لم»، و«لن» يكفي هذا الاحتكار. فبحسب رصد منظمة اليونيسف، 4.1% من بين اللبانيات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و19 عاماً متزوجات اليوم، و6% من بين اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 20 و24 متزوجات قبل الـ 18.

عوامل أدت إلى تزايد هذه الظاهرة

أكدت الطبيبة النفسية "سيليا خاطر" للديار، أن العوامل الثقافية تلعب دوراً مهماً في تصاعد هذه الظاهرة، وفي معظم الأحيان، تتعلق بالمفاهيم النمطية المرتبطة بالحياة الجنسية للنساء والفتيات ودورهن في المجتمع المتعلق "فقط" بالبيت والأسرة. وتأتي في هذه الحال ظاهرة "التزويج" كالحل الأنسب لحماية الفتاة من التعرض للإعتداءات الجنسية وحتى ممارسة العلاقة الجنسية قبل الزواج والحفاظ على ما يقال "شرف العائلة".

وتضيف خاطر "أن ظاهرة زواج القاصرات تتعلق أيضاً بعوامل إجتماعية، وخاصة بالوضع الإقتصادي للأسرة وعدم إلتحاق الفتيات بالمدرسة أو خروجهن المبكر منها حيث يكون الزواج المبكر الحل الأنسب لضمان الإكتفاء الإقتصادي خاصة اللواتي يعشن في فقر مدقع. وفي بعض الحالات يكون زواج القاصرات مورداً مالياً للأسرة من خلال "المهر" الذي يدفع عند إبرام عقد الزواج. ويكون ذلك أكثر خطورة على الفتيات في حال كان الزواج مؤقتاً". وختمت خاطر "حديثها بالقول أن عوامل سياسية ودينية تعرقل إقرار قانون يمنع زواج القاصرات في لبنان.

لماذا التسلط على هذا الموضوع؟ وهل من قانون يحمي القاصرات...؟

في حديث خاصّ للديار، أفاد المحامي "بول مرقس"، أنّه لا يوجد سنّ زواج موحد في لبنان لا بل لكل طائفة سن قانوني معيّن تحدده وفق ما يتناسب مع قواعدها الدينية. أما قانونياً، يؤكد عدم وجود قانون لبناني بحت يمنع زواج القاصرات، وذلك بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل ناشطي المجتمع المدني للإقراره في مجلس النواب، ولكن في المقابل لا ينفي مرقس وجود ميثاق دولي من الأمم المتحدة يمنع هذه الظاهرة الكارثية ولكن للأسف، كغيره من القرارات، "غير مطبّق" في لبنان.

من جهة أخرى يشير مرقس أن هناك حملات وتنظيمات مدنية لا زالت تؤمن بحق المرأة بالعيش الكريم منذ الصغر.. وبدأت بوضع خطط عمل جادة للضغط على المعنيين لإقرار قانون يحفظ حقوق القاصرات ويحدّ من هذه الآفة الإجتماعية الخبيثة التي لا طالما ظلمت حياة مئات الفتيات وجردتهم من طفولتهم البريئة!

قضية نظيرة طرطوسي

إن تصاعد هذه الظاهرة المنتهكة لحقوق الإنسان، أمراً مرجحاً في بلد يشمل 18 طائفة، يتعدى نفوذها قوانين الأحوال الشخصية، لتتحكم في معظم الأحيان بمفاصل الدولة و مؤسساتها.

ففي ظل غياب قانون لبناني يمنع ظاهرة " زواج القاصرات"، تلجأ كل طائفة بتحديد سنّاً للزواج وفق قوانينها وأسسها الشرعية، و تناهض لأغراض سياسية أي جهد تقوم به الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية لسنّ قانون موحد يمنع زواج القاصرات ويحدد السنّ الأدنى للزواج بثمانية عشر عاماً. و في هذا الإطار لا بد من التنكير قضية انتحار ابنة الـ 15 عام نظيرة طرطوسي التي قضت برصاص بندقية في منزل زوجها في وادي الجاموس- لبنان في عام 2017، وأنت بمثابة صرخة للمطالبين بإنهاء حالة المماطلة في الملف وتشريع قانون يمنع زواج القاصرات، لتتحول القضية إلى حملة عبر مواقع التواصل الإجتماعي وقضية رأي عام.

بالرغم من الوعود التي تخرج من أفواه مسؤولي مجلس النواب في كل حالة ، ما زالت هذه القضية و غيرها مجمدة في أدراج المعنيين، و ما زالت الفتاة القاصرة و التي تجبر على الزواج، تحلم بالتحليق..مجدداً!